THE
CARTER CENTER

NEWS

THE
CARTER CENTER

ONE COPENHILL, ATLANTA, GA 30307

للنشر الفوري

11 فيفري 2014

للاتصال: تونس، باية قارة (0021621767800) baya.kara@tunisia.cceom.org
بأطلنطا، ديبورا هايكس (0014044205124) dhakes@emory.edu

مركز كارتر يحث تونس على مواصلة مسيرتها نحو تحقيق أهداف الديمقراطية

يحثّ مركز كارتر كلّ من المجلس الوطني التأسيسي و الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، على النظر بعناية في المراحل اللاحقة للمضي قدما نحو تحقيق أهداف الديمقراطية.

ويعتبر الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر أنّه "من المهم أن يقع الشروع مبكّرا في تحديد جدول زمني للانتخابات حتى يتسنّى للطبقة السياسية المنتخبة تشكيل حكومة دائمة ينصبّ اهتمامها على معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تواجهها تونس". و أضاف " ومن الأهمية بمكان بالنسبة للسلطات التونسية أن توفر للهيئة الانتخابية الجديدة الموارد والقوانين اللازمة لإجراء انتخابات ذات مصداقية".

تحقيقا لهذه الغاية، يشجع مركز كارتر المجلس الوطني التأسيسي على تركيز جهوده لوضع قانون انتخابي جديد. و في الوقت نفسه، يحث المركز السلطات التونسية لمنح الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الوقت اللازم و الموارد الكافية لترسيخ وجودها كهيئة دائمة و محايدة ومستقلة قبل الشروع في تحضير الانتخابات.

تعدّ عملية تنظيم انتخابات ناجحة مسؤولية مشتركة تضطلع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات فيها بدور محوري. غير أنه للمجلس الوطني التأسيسي دور حاسم في ضمان نجاح الانتخابات و ذلك من خلال سنّ قانون انتخابي شامل. لذا ينبغي على المجلس أن يسعى إلى استخلاص الدروس من التجارب الأخيرة وأن يخصّص ما يكفي من الوقت ويفعّل آليات التشاور المناسبة مع الخبراء وممثلي المجتمع المدني لإعداد قانون انتخابي واضح و سليم من الناحية القانونية.

كما تتطلّب العملية الانتخابية توفير الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى للدعم اللوجستي والمادي والتقني. وبحسب النظام الانتخابي الذي سيقع عليه الاختيار والإطار القانوني والجهود التي ستستغرقها عملية تحيين سجل الناخبين ، فانه من غير الواقعي أن يقرّر إجراء انتخابات ذات مصداقية و خاصة انتخابات تشريعية في مدة تقلّ عن أربعة إلى ستة أشهر انطلاقا من دخول القانون الانتخابي حيز النفاذ.

تم إجراء انتخابات 2011 تحت ضغط زمني هام و هو ما يعد في حد ذاته انجازا حقيقيّا. إلّا أن الملاحظون سجلوا بعض المشاكل أثناء العملية الانتخابية. و لقد أقرّت جميع الأطراف المعنية بالعملية الانتخابية إمكانية إدخال بعض التحسينات على المسار الانتخابي. كما أنّ الناخبين والأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام سيطالبون مستقبلا بعملية انتخابية تستجيب لمعايير جودة عالية. لذا، يتعيّن على المجلس الوطني التأسيسي استخلاص الدروس من تجربة 2011 لبلوغ معايير الجودة المطلوبة. و يتعيّن على جميع الأطراف المعنية مساعدة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في بناء واكتساب ثقة العموم و إثبات قدرتها كهيئة مختصّة و مستقلّة على تنظيم وتسيير العملية الانتخابية.

ولبلوغ هذه الأهداف ، يقدم مركز كارتر جملة من التوصيات لكل من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي والهيئة العليا المستقلة للانتخابات و الأطراف المعنية في الحوار الوطني والحكومة والأحزاب السياسية على النحو التالي:

- من أجل بناء و تدعيم ثقة الأحزاب السياسية و الاطراف الآخرى المتدخلة في المسار الانتخابي يجب منح الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ما يكفي من الوقت ومن الموارد لتؤسس نفسها كهيئة دائمة ، وأن لا يُطلب منها الشروع في إجراء الانتخابات قبل أن يُتاح لها إحداث هياكلها وتركيز هيئاتها الفرعية.
- على المجلس الوطني التأسيسي الشروع فورا في صياغة قانون انتخابي جديد مع ايلائه الأولوية القصوى. كما عليه تخصيص الوقت الكافي وتسخير الخبرات اللازمة لإعداد و صياغة القانون الانتخابي بما يؤمّن تنظيم الانتخابات تحت ظلّ إطار قانونيّ شامل وواضح. إذ يجب على القانون

تأطير كلّ الجوانب الضرورية لإجراء انتخابات ديمقراطية وفقا للالتزامات الوطنيّة و الدوليّة للدولة التونسية بما فيها الدستور الجديد.

- ينبغي على لجنة التشريع العام بالمجلس الوطني التأسيسي باعتبارها مسؤولة على صياغة مشروع القانون الانتخابي ، أن تعتمد كلّ من المرسوم عدد 35 لسنة 2011 وتوصيات ومقترحات المجتمع المدني ومختلف الأطراف الأخرى المعنيّة كمنطلق لأشغالها.
- ينبغي أن يعمل المجلس الوطني التأسيسي على توضيح العلاقة بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهياكل العمومية في القانون الانتخابي الجديد بشكل يضمن حسن إشراف الهيئة على المسار الانتخابي.
- قبل تحديد موعد للانتخابات على المجلس الوطني التأسيسي اعطاء الفرصة لمجلس الهيئة لضبط رزنامة شاملة للانتخابات تأخذ بعين الاعتبار تزامن العمليات الانتخابية، والآجال المحددة في القانون الانتخابي الجديد وحساسية المهمة في حال إجراء انتخابات متزامنة لإرساء المؤسسات السياسية الجديدة.
- ينبغي على الحكومة الجديدة مساندة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في مهمتها من خلال توفير كل الدعم اللازم وتخصيص الميزانية المناسبة لإجراء الانتخابات القادمة على نحو فعّال.
- من جانبها، ينبغي أن تعمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على بناء وكسب ثقة العموم في استقلاليتها وحيادها من خلال ضمان الشفافية في عملها، وبشكل يسمح للملاحظين التونسيين والدوليين بحضور اجتماعاتها و الاطلاع على الوثائق العمومية وذلك عن طريق نشر التراتيب الانتخابية وغيرها من الوثائق ذات الصلة على الموقع الالكتروني للهيئة.
- لضمان الفهم الجيّد لعملها من قبل الأطراف المشاركة في العملية الانتخابية يتعيّن على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تضع في وقت مبكر من العملية الانتخابية استراتيجية فعالة للاتصال و أن تعقد مؤتمرات صحفية بصفة دورية. كما ينبغي على الهيئة أن تسعى قدر المستطاع إلى اتخاذ قراراتها بالتوافق.
- ينبغي أن تعمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على إنشاء هياكلها التنفيذية والإدارية في أقرب وقت ممكن و على اتخاذ قرارها بشأن هياكلها الجهوية .
- ينبغي على الهيئة أن تكرّس الموارد اللازمة و أن تخطّط لتنظيم دورات تدريبية وأنشطة حول الدروس المستفادة من الانتخابات السابقة لفائدة جميع الأعوان و المسؤولين عن العملية الانتخابية وخاصة على المستوى الجهوي والمحلي.

يجدّد مركز كارتر تهانيه بخصوص انتخاب أعضاء الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات والمصادقة على الدستور الجديد وتعيين الحكومة الجديدة.

احتفظ مركز كارتر، بعد بعثة ملاحظة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، بوجود محدود في تونس و قد تابع عملية صياغة الدستور و مختلف التطورات المتعلقة بالإطار المؤسساتي و القانوني للانتخابات المقبلة. و يقيّم مركز كارتر هذه العملية بالمقارنة مع الدستور الجديد و القوانين التونسية و التزامات تونس بالقوانين و المواثيق الدولية.

#####

"تعزيز السلام، مكافحة الأمراض، توطيد الأمل"

يقدم مركز كارتر، الذي يمثل منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، المساعدة في الارتقاء بحياة الناس في ما يزيد عن سبعين دولة من خلال الإسهام في حل النزاعات، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وزيادة الفرص الاقتصادية، والوقاية من الأمراض، وتنمية الصحة النفسية. وقد أسس الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر وزوجته روزا لين مركز كارتر

#####

لمتابعة أنشطة مركز كارتر تونس ومستجداته يمكنكم زيارة الصفحة الرسمية على الفيسبوك

www.facebook.com/TCCTunisia

يمكن زيارة موقعنا على الانترنت CarterCenter.org | **على تويتر** CarterCenter @ | **على الفيسبوك** Facebook.com /CarterCenter | **انضم إلينا على** Causes.com / CarterCenter | **شاهدنا على يوتيوب** YouTube.com / CarterCenter | **أضفنا إلى دائرة الخاص بك على جوجل** http://google.com/+cartercenter

مركز كارتر يحثّ تونس على مواصلة مسيرتها نحو تحقيق أهداف الديمقراطية

11 فيفري 2014

يجدّد مركز كارتر تهانيه بخصوص انتخاب أعضاء الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات والمصادقة على الدستور وتعيين الحكومة الجديدة[1]. كما يشجّع المركز كلّ من المجلس الوطني التأسيسي والهيئة الانتخابية الجديدة على الاهتمام بالمراحل المقبلة لمواصلة التقدّم نحو تحقيق أهداف الديمقراطية.

من أجل إحراز هذا التقدّم، يتعيّن على كلّ من السلطات التونسية و الشعب التونسي أن يتفهّم بأنّ عملية تركيز و تفعيل الهياكل المؤسّساتية تتطلّب شيئا من وقت. ويشجّع مركز كارتر الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات على إرساء هياكلها الإدارية الداخلية في أقرب وقت ممكن حتى يتسنّى لها أن تتقدّم في الاستعداد لإجراء الانتخابات مع اعتبار الآجال المحدَّدة في الدستور الجديد[2].

رغم الضغوطات الكبرى للإسراع في المضيّ قدما نحو الانتخابات، يشجع مركز كارتر المجلس الوطني التأسيسي على تخصيص الوقت اللازم والموارد المناسبة لإعداد إطار قانوني انتخابي شامل. ينبغي على المجلس الوطني التأسيسي، عند إعداده لمشروع القانون الانتخابي، استشارة الخبراء المختصين في القانون و في الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في المجال الانتخابي، وذلك لضمان صياغة قانون انتخابي واضح و دقيق، يكون شاملا لكلّ الجوانب الضرورية لتأمين انتخابات ديمقراطية وفقا للدستور التونسي المصادق عليه مؤخّرا و لبقيّة الالتزامات الوطنيّة و الدوليّة للدولة التونسية.

تركيبة الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات

تمكّن المجلس الوطني التأسيسي في 8 جانفي 2014 من إنتخاب الأعضاء التسعة للهيئة العليا المستقلّة للانتخابات تتويجا لمسار مطوّل ومعقّد وأحيانا محفوف بالصعوبات القانونية، عبر التصويت على كل صنف من الأصناف التسعة وفق ما يقتضيه قانون الهيئة. و لقد تحصّل كلّ عضو من أعضاء الهيئة الجدد، و من بينهم ثلاث نساء، على نسبة أصوات تجاوزت أغلبية الثلثين منذ الدورة الأولى من عملية الاقتراع، و هو ما يدل على التوافق الواسع الذي تحقّق داخل المجلس. كما تمكّن المجلس الوطني

[1] "مركز كارتر يهنّئ المجلس الوطني التأسيسي على الإنجاز التاريخي " بيان مركز كارتر الصادر في 29 جانفي 2014 http://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/pr/tunisia-012014-arabic.pdf .
"مركز كارتر يرحب بانتخاب أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات " بيان مركز كارتر الصادر في 10 جانفي 2014 http://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/pr/tunisia-statement-011014-ar.pdf

[2] حسب النقطة 3 من الفصل 148 من الدستور الجديد "تُجرى الانتخابات الرئاسية والتشريعية في مدة بدايتها أربعة أشهر من استكمال إرساء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات دون أن تتجاوز في كل الحالات موفى سنة 2014".

التأسيسي في اليوم الموالي من اختيار السيد شفيق صرصار رئيسا للهيئة. ومن المتوقّع أن يضع أعضاء الهيئة الجدد خبراتهم و مؤهلاتهم المهنية العالية في خدمة الهيئة الانتخابية كلّ من موقعه. كما أنّ تواجد ثلاثة أعضاء من الهيئة السابقة ضمن تركيبة الهيئة الجديدة سيُسهم في ضمان الاستمرارية و تثمين التجربة الانتخابية لسنة 2011.

هياكل و تنظيم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

رغم مرور أكثر من شهر على انتخاب الأعضاء التسعة للهيئة العليا المستقلة للانتخابات فإن التركيز الفعلي للهيئة الجديدة لا زال متوقّفا على العديد من الأطراف و العوامل. كما أنّ الجو التوافقي العام الذي ميّز الجلسة العامة للمصادقة على الدستور و الأغلبية الواسعة التي صادقت على الحكومة الجديدة المؤقتة في المجلس الوطني التأسيسي يمكن أن يساعدا على بناء الثقة في المسار الانتخابي القادم. لذا ينبغي على الحكومة الجديدة إعطاء الأولوية للتعاون بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات و مختلف الادارات العمومية التي لها علاقة بتنظيم الانتخابات.

وفقا لما يقتضيه القانون، تُعتبر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات "هيئة عمومية مستقلة و دائمة[3]". إلاّ أنّ استقلالية الهيئة الجديدة تبقى متوقّفة على توفّر عدة معايير من بينها الاستقلالية المالية. فعلى السلط العمومية تمكين الهيئة من إحداث هيكلها الاداري دون أية ضغوط، وذلك بمدّها بالموارد المالية اللازمة لحسن آداء مهامها سواء على المستوى المركزي أو الجهوي. وفي انتظار إعداد الهيئة لميزانية شاملة للعملية الانتخابية، يشجع مركز كارتر الحكومة على توفير الموارد المالية اللازمة للأعمال الأوّلية التي ستقوم بها الهيئة.

من المنتظر أن يعمل أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بسرعة على إرساء هيئة دائمة ومستقلة تعمل بشكل سليم قبل الشروع في التحضير للانتخابات. و طبقا للقانون تم الإبقاء على الهيئة الانتخابية السابقة لكي يقع تسليم المقرات والمعدّات والسجلات والوثائق إلى الهيئة الجديدة[4]. لذا، يحثّ مركز كارتر على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإجراء عملية التسليم في أقرب وقت ممكن تسهيلا لمهمة الهيئة الجديدة. كما يحثّ المركز الحكومة الجديدة على توفير دعم إضافي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات خاصة فيما يتعلق بإيجاد مقرّات ملائمة للإدارة المركزيّة للهيئة و لفروعها.

[3] الفصل الأول من القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 والمتعلّق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات (المشار اليه في هذا التقرير بقانون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات).
[4] الفصل 37 من القانون المتعلّق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

بمجرد إنشائها ستتولى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات القيام بجملة من الأعمال التنظيمية الهامة التي تتطلب متسعا من الوقت وجملة من الموارد. إذ ينصّ القانون المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات على إحداث جهاز تنفيذي يتولى التسيير اليومي لعمل الهيئة طبقا لقرارات مجلس الهيئة[5].

و من أُولى المهام الموكولة للهيئة انتداب المدير التنفيذي الذي سيسهر على تسيير شؤون جهازها التنفيذي و على ضمان إجراء الانتخابات في كنف الحيادية و الشفافية والفعالية التامة تعزيزا لثقة الأطراف المعنية، بما في ذلك الناخبين، في العملية الانتخابية ونتائجها. وسيتولى المدير التنفيذي بمجرد تعيينه إعداد مشاريع التنظيم الإداري والمالي والفني للهيئة ونظامها الداخلي وبرنامج الموارد البشرية ومشروع الميزانية[6] التي سيتم عرضها لاحقا على مجلس الهيئة للمصادقة عليها[7]. وعلى إثر ذلك ستشرع الهيئة في انتداب موظفيها و هي عمليّة بالغة الأهمية يمكن أن تكون محلّ شكاوى قضائية، ممّا سيفرض على الهيئة التقيّد بالإجراءات المتعلّقة بعملية الانتداب[8] مع ضمان وضوحها وشفافيتها.

وبالإضافة إلى تركيز و تفعيل هياكلها الداخلية ينبغي على الهيئة أن تُعنى أيضا بوضع رزنامة انتخابات شاملة تراعي بشكل مناسب تسلسل مراحل العمليات الانتخابية و الأطر الزمنية التي سيحدّدها القانون الانتخابي. وذلك حتى يتسنى للهيئة أداء المهمّة الحساسة المتمثّلة في تنظيم انتخابات رئاسية و تشريعيّة. لذا يتعيّن على المجلس الوطني التأسيسي قبل أن يقوم بضبط تاريخ الانتخابات القادمة أن يخوّل للهيئة وضع رزنامة ملائمة تمكّن من تحديد موعد انتخابي واقعي، مما سيساعد المجلس على اتخاذ قراره بهذا الشأن.

طبقا لقانون الهيئة لن يكون أعضاء الهيئة مطالبين بممارسة مهامهم على أساس اختصاصاتهم المهنية بالرغم من كونهم خبراء في مجالات مهنية مختلفة. فبالنظر للخبرات المتوفرة لديهم يتمتع مختلف الأعضاء بدور أساسي داخل مجلس الهيئة، إلا أنّ مسؤولية الإشراف على مختلف أعمال الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تقع على عاتق مجلسها ككل. ويتعيّن على هذا الأخير أن يسعى قدر الإمكان إلى بلوغ التوافق عند اتخاذ قراراته.

إنّ قانون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يخول للهيئة إحداث هيئات فرعية تتولى القيام بالمهام الجوهرية المتعلقة بسير العملية الانتخابية. ينبغي أن تنظر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بعناية في مسألة إحداث الهيئات الفرعية أو الاعتماد على الإدارات المحلية. و إذا ما قررت الهيئة إنشاء هذه الهيئات الفرعية فقد يتطلب ذلك عدة أشهر. و وفقا للتوصية الأولى التي خلُصت إليها دائرة المحاسبات في تقريرها حول

[5] الباب الثاني من القانون المتعلّق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات.
[6] الفصل 27 من القانون المتعلّق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات.
[7] يتعين عرض مشروع الميزانية على مصادقة المجلس الوطني التأسيسي بعد أخذ رأي الحكومة.
[8] الفصلان 31 و 29 من القانون المتعلّق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

الرقابة على العمليات المالية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات السابقة، فان مركز كارتر يؤكد على أهمية "تركيز الهياكل الادارية والمالية والفنية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات قبل البدء في المسار الانتخابي"[9].

لاحظ مركز كارتر خلال انتخابات 2011 وجود اختلاف في طريقة العمل من هيئة فرعية إلى أخرى، وذلك نتيجة للتأخير الحاصل في التعيينات والنقص في التدريب والقصور على مستوى التخطيط و التواصل بين الهيئة المركزية والهيئات الفرعية. "لذلك يجب إيلاء الاهتمام والأولوية لإعداد الخطط المفصّلة والالتزام بالسياسات التي جرى الاتفاق عليها وإعداد استراتيجيات الاتصال التي تستهدف الأطراف المشاركة في العملية الانتخابية لكي يتمكن المسؤولون المعنيون من فهم الأدوار المنوطة بعهدتهم والتأكد من إدارة الانتخابات بصورة منسجمة على المستوى المحلي"[10].

أوصى مركز كارتر كذلك في تقريره بأن تتولى الهيئة الانتخابية "تعزيز التواصل مع المجتمع المدني والأحزاب السياسية والناخبين فيما يتعلق بالقرارات الرئيسية"[11]. و هي توصيات لا تزال صالحة وذات أهمية. و من المهم أن تقوم الهيئة بإجراء تدريب مكثّف لأعضاء وأعوان هيئاتها الفرعية ضمانا للتطبيق الموحد للقانون الانتخابي المرتقب وللتراتيب الانتخابية. يحثّ مركز كارتر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على استخلاص "الدروس المستفادة" من انتخابات 2011 مع رصد جزء من ميزانيتها والتخطيط لتدريب جميع المسؤولين والأعوان العاملين في الهيئة. ولضمان الفهم الجيد لعمل الهيئة من قبل الأطراف المشاركة في العملية الانتخابية يتعيّن على الهيئة أن تضع في وقت مبكر من العملية الانتخابية استراتيجية فعالة للاتصال وأن تعقد مؤتمرات صحفية بصفة دورية. ويمكن للهيئة العليا المستقلة للانتخابات الاستفادة من المساعدة التقنية التي يوفرها المجتمع الدولي لتعزيز أنشطتها.

الاطار القانوني

سنة 2011 تمكنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في حيز زمني قصير من إجراء الانتخابات، ويعود ذلك ولو جزئيا إلى كون الإطار القانوني كان في مجمله جاهزا عند إحداث الهيئة الانتخابية وإن أُدخلت عليه بعض التعديلات لاحقا[12]. لكن، وفي الوقت الراهن لازال الإطار القانوني المتعلّق بتنظيم الانتخابات غير مكتمل العناصر. فعلى الرغم من أن المجلس الوطني التأسيسي قد تمكّن من سنّ القانون الخاصّ بإحداث الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات و وضع مختلف الأحكام الدستورية المتعلقة بالانتخابات، إلاّ انّه

---

[9] دائرة المحاسبات، *"تقرير حول مراقبة العمليات المالية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات"*، ماي 2013، صفحة 68.
[10] مركز كارتر، *"انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس 23 اكتوبر 2011"*، صفحة 70.
http://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/tunisia2011-final-rpt-ar.pdf
[11] مركز كارتر، *"انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس 23 اكتوبر 2011"*، صفحة 70.
[12] المرسوم عدد 72 لسنة 2011 المؤرخ في 3 أوت 2011.

لم يتوصّل بَعد إلى سنّ القانون الانتخابي الذي سيوفر الإطار القانوني للانتخابات المقبلة. وكما هو منصوص عليه في الفصل 65 من الدستور الجديد، يجب أن يأخذ القانون الانتخابي شكل قانون أساسي[13]. وفي غياب إطار تشريعي انتخابي، فإنّ قدرة الهيئة على إجراء الانتخابات ستكون محدودة جدّا وسيكون عملها مقتصرا على إعداد مشاريع بعض التراتيب و مشروع رزنامة انتخابية مؤقتة.

على إثر المصادقة على الدستور، ينبغي على المجلس الوطني التأسيسي تركيز جهوده لإعداد القانون الانتخابي. ولقد تقدّمت العديد من منظمات المجتمع المدني التونسي بمشاريع قوانين في هذا الشأن يمكن للجنة التشريع العام أن تعتمدها كمنطلق لأشغالها[14]. و في كلّ الأحوال يتعيّن على المجلس الوطني التأسيسي عند شروعه في إعداد القانون الانتخابي استشارة الخبراء المختصّين في الشؤون القانونية و الانتخابية و غيرهم من المهنيّين المعنيين بالعملية الانتخابية و كذلك ممثلي منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال الانتخابات. كما يشجّع مركز كارتر المجلس على أخذ جملة التوصيات التي خلُص إليها الملاحظون المحليون والدوليون إثر انتخاب المجلس الوطني التأسيسي بعين الاعتبار، لجعل القانون الانتخابي الجديد يتجاوز النقائص و الثغرات التي تمّت ملاحظتها في الإطار القانوني الخاصّ بانتخابات 2011[15]. ولئن شكّلت انتخابات 2011 إنجازا تاريخيّا، فلقد أقرّت جميع الأطراف المعنية بإمكانيّة إدخال تحسينات على المسار الانتخابي. كما أنّ الناخبين والأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام سيطالبون مستقبلا بعمليّة انتخابية تستجيب لمعايير جودة عالية[16].

يشجّع مركز كارتر المجلس الوطني التأسيسي على تخصيص الوقت و الاهتمام اللازمين للتأكد من أن القانون الانتخابي الجديد سيكون قانونا واضحا وشاملا بشكل يضمن تنظيم انتخابات ديمقراطية وفقا لالتزامات تونس الوطنية والدولية وعملا بالممارسات الجيدة[17]. إنّ تخصيص الوقت اللازم لإعداد القانون مع تفعيل الآليات الملائمة للتشاور مع الخبراء وممثلي المجتمع المدني من شأنه أن يسهم في ضمان

---

[13] حسب الفصل 65 من الدستور الجديد: "تتخذ شكل قوانين أساسية النصوص المتعلّقة بالمسائل التالية: (...) القانون الانتخابي".

[14] في الوقت الحالي، أعدّت بعض منظمات المجتمع المدني (و هي *مركز المواطنة* و *منظمة شباب بلاحدود*) مشروع قانون انتخابي متكامل بالتشاور مع العديد من الأطراف الفاعلة في مجال الانتخابات، و تقدّمت به إلى المجلس الوطني التأسيسي. كما عُرض على المجلس الوطني التأسيسي مشروع قانون يتعلّق بتسجيل الناخبين كان قد أعدّه *مرصد شاهد*.

[15] مركز كارتر، *"انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس 23 اكتوبر 2011"*، صفحة 67.
http://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/tunisia2011-final-rpt-ar.pdf
انظر أيضا التوصيات المشتركة التي قدمها 24 فريقا يعنى بملاحظة الانتخابات كان قد واكب انتخابات 2011 في تونس وقام بإعداد هذه الاقتراحات خلال ورشة العمل التي نظمها مركز كارتر بالتعاون مع بعثة المساعدة الانتخابية للإتحاد الاوروبي والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية ، وفي الاونة الاخيرة اصدرت 8 منظمات تعتبر من اهم المنظمات التونسية المتخصصة في مراقبة الانتخابات مجموعة من التوصيات يصل عددها الى 75 بشأن دورة الانتخابات القادمة.

[16] المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES)، تحليل الإطار القانوني لانتخابات 23 أكتوبر 2011 المتعلّقة بالمجلس الوطني التأسيسي- الجمهورية التونسية، فيفري 2012، باللغة الفرنسية، ص. 12.

[17] مجلس حقوق الانسان(A/HRC/RES/19/36) صفحة 16 لسنة 2012 «تدعو لجنة حقوق الانسان الدول الى بذل جهود حثيثة لتعزيز سيادة القانون والديمقراطية ، وذلك بضمان توفير اليقين القانوني والقدرة على التوقع خلال تطبيق القانون لتجنب أي إمكانية للتعسّف. » أنظر ايضا في مدونة السلوك حول الممارسات الجيدة في المسائل الانتخابية التي اصدرتها لجنة البندقية (CDL-AD 023rev (2002)) صفحة 26.

سلاسة المسار الانتخابي و أن يقلّص من احتمال حصول تأخير كبير في المراحل اللاحقة من المسار على غرار ما حصل مؤخرا مع قانون الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات.

على المشرّع التأكّد من تضمّن الإطار القانوني الانتخابي لمختلف المسائل الهامة المتصلة بالانتخابات بما في ذلك تمويل الحملات وتنظيم وسائل الإعلام والدعاوى و آليات الطعن. كما ينبغي على المجلس الوطني التأسيسي أن يضع مسألة اختيار طريقة تسجيل الناخبين ضمن أولويات عمله لتجاوز الصعوبات الهامّة التي عرفتها عملية تسجيل الناخبين خلال انتخابات 2011.

تنظيم الانتخابات

يعتبر عمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات معقّدا و يستوجب خطوات عديدة ومتسلسلة. يتعيّن على الهيئة عند دخول القانون الانتخابي حيز النفاذ أن تضبط بصفة نهائية رزنامة تشمل المراحل التقنية المختلفة من العملية الانتخابية وتحدّد الوقت اللازم لانجازها. فإذا ما ستكون الانتخابات التشريعية والرئاسية متزامنة ستكتسي الرزنامة أهمية أكبر نظرا للتعقيدات المترتبة عن اختلاف الآجال و القواعد القانونية ومتطلبات التدريب و تثقيف الناخبين.

عند ضبط الرزنامة الانتخابية يتعيّن على الهيئة أن تأخذ بعين الاعتبار الجهود المكثفة الواجب بذلها للقيام بتسجيل الناخبين ونشر القوائم الخاصّة بهم ووضع برامج التثقيف الموجّهة إليهم وتنفيذها. وذلك بالإضافة إلى تطوير برامج التدريب وتكوين الأعوان المسؤولين على العملية الانتخابية. ينبغي كذلك أن تخصص الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ما يكفي من الوقت لتحديد مكاتب الاقتراع وانتداب الأعوان واقتناء وتوزيع المواد اللازمة لإجراء عملية التصويت واحتساب الأصوات وجدولتها وتجميع النتائج. لذا، ينبغي على المجلس الوطني التأسيسي أن يحدّد موعدا للانتخابات بعد أخذ كلّ هذه المسائل بعين الاعتبار[18].

كما يتعيّن على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تعمل على إعداد التراتيب المتعلّقة بجميع جوانب العملية الانتخابية بما في ذلك تسجيل الترشحات (التي قد تكون مشروطة بإجراء التزكية المسبقة للمترشحين)، وضبط القواعد الخاصة بالحملات الانتخابية و تمويلها، واعتماد الملاحظين، و إجراءات يوم الاقتراع وما يليه. وقد يستغرق الإعداد للعملية الانتخابية عدّة أشهر بعد دخول القانون الانتخابي حيز النفاذ و ذلك بحسب النظام الانتخابي المعتمد ومدى جاهزية سجل الناخبين والآجال المحدّدة في القانون لانجاز مختلف المراحل المترابطة للعملية الانتخابية، خاصّة إذا تعلّق الأمر بالإعداد لانتخابات تشريعية.

[18] ينص الفصل 33 من القانون المتعلّق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات على أن يتولى المجلس الوطني التأسيسي تحديد المواعيد الانتخابية القادمة وعلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات اقتراح رزنامة على ضوئها.

كما يجب إيلاء اهتمام خاصّ لمراقبة المناخ الأمني والإعلامي نظرا لأهمّيّتهما في ضمان مصداقيّة الانتخابات.

إنّ الفصل 22 من القانون المتعلق بإحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لا يحدّد بوضوح سلطة الهيئة في الإشراف على العملية الانتخابية في علاقتها مع مختلف الوزارات والإدارات العمومية. فحسب الفصل 22 ستكون الإدارات العمومية مطالبة "في حدود الإمكان" بالتعاون مع الهيئة لإجراء الانتخابات. وتبعا لذلك، قد يُفتح الباب لنزاعات محتملة بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وغيرها من الهياكل دون أن تكون هنالك آجال واضحة للبت في تلك النزاعات وهو ما من شأنه أن يتسبّب في تأخير و يطرح إشكالات بالإمكان تجنبها. وقد أثيرت هذه المسألة في إطار الحوار الوطني و قُدّم للمجلس الوطني التأسيسي اقتراح لتعديل الفصل بمناسبة تنقيح بعض أحكام قانون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات[19]. واقترح بعض أعضاء المجلس الوطني التأسيسي حذف عبارة "في حدود الإمكان" لإلزام الإدارات العمومية بالتعاون مع الهيئة وتزويدها بالدعم المطلوب. ولكن تم رفض هذا المقترح سواء على مستوى لجنة التشريع العام أو على مستوى الجلسة العامة للمجلس الوطني التأسيسي. يوصي مركز كارتر المجلس الوطني التأسيسي بتوضيح العلاقة بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهياكل العمومية في القانون الانتخابي الجديد. كما يدعو مركز كارتر الحكومة الجديدة إلى مساندة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في مهمتها بتقديم كل الدعم اللازم لإجراء الانتخابات القادمة على نحو فعّال.

الاستنتاجات والتوصيات

يتعيّن على المجلس الوطني التأسيسي أن يُحدّد جدولا زمنيا للانتخابات في غضون فترة زمنية معقولة من أجل مواصلة المسار الانتقالي وتطوير المؤسسات الديمقراطية على النحو الذي ينُص عليه الدستور. و من المهمّ أيضا أن تكون الانتخابات حقيقيّة و أن ينُظر إليها كانتخابات حقيقة ديمقراطية تُعبّر على الإرادة الفعلية للشعب التونسي. يتحتّم على الشركاء في العملية الانتخابية أن يُسهموا في تعزيز بناء الثقة في عمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات كهيئة مشرفة على الانتخابات تتمتّع بالكفاءة والاستقلالية. ولبلوغ هذه الأهداف ، يقدم مركز كارتر جملة من التوصيات لكل من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي والهيئة العليا المستقلة للانتخابات و الأطراف المعنية في الحوار الوطني والحكومة والأحزاب السياسية على النحو التالي:

- من أجل بناء و تدعيم ثقة الأحزاب السياسية و الاطراف الآخرى المتدخلة في المسار الانتخابي يجب منح الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ما يكفي من الوقت ومن الموارد لتؤسس نفسها كهيئة

[19] تمّ إعداد هذا المقترح من قبل لجنة فرعية في الحوار الوطني مكلّفة بالقضايا المتعلقة بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وقُدّم هذا المشروع للمجلس الوطني التأسيسي في 17 أكتوبر 2013.

دائمة ، وأن لا يُطلب منها الشروع في إجراء الانتخابات قبل أن يُتاح لها إحداث هياكلها وتركيز هيئاتها الفرعية.

- على المجلس الوطني التأسيسي الشروع فورا في صياغة قانون انتخابي جديد مع ايلائه الأولوية القصوى. كما عليه تخصيص الوقت الكافي وتسخير الخبرات اللازمة لإعداد و صياغة القانون الانتخابي بما يؤمّن تنظيم الانتخابات تحت ظلّ إطار قانونيّ شامل وواضح. إذ يجب على القانون تأطير كلّ الجوانب الضرورية لإجراء انتخابات ديمقراطية وفقا للالتزامات الوطنيّة و الدوليّة للدولة التونسية بما فيها الدستور الجديد.
- ينبغي على لجنة التشريع العام بالمجلس الوطني التأسيسي باعتبارها مسؤولة على صياغة مشروع القانون الانتخابي ، أن تعتمد كلّ من المرسوم عدد 35 لسنة 2011 وتوصيات ومقترحات المجتمع المدني ومختلف الأطراف الأخرى المعنيّة كمنطلق لأشغالها.
- ينبغي أن يعمل المجلس الوطني التأسيسي على توضيح العلاقة بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهياكل العمومية في القانون الانتخابي الجديد بشكل يضمن حسن إشراف الهيئة على المسار الانتخابي.
- قبل تحديد موعد للانتخابات على المجلس الوطني التأسيسي اعطاء الفرصة لمجلس الهيئة لضبط رزنامة شاملة للانتخابات تأخذ بعين الاعتبار تزامن العمليات الانتخابية، والآجال المحددة في القانون الانتخابي الجديد وحساسية المهمة في حال إجراء انتخابات متزامنة لإرساء المؤسسات السياسية الجديدة.
- ينبغي على الحكومة الجديدة مساندة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في مهمتها من خلال توفير كل الدعم اللازم وتخصيص الميزانية المناسبة لإجراء الانتخابات القادمة على نحو فعّال.
- من جانبها، ينبغي أن تعمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على بناء وكسب ثقة العموم في استقلاليتها وحيادها من خلال ضمان الشفافية في عملها، وبشكل يسمح للملاحظين التونسيين والدوليين بحضور اجتماعاتها و الاطلاع على الوثائق العمومية وذلك عن طريق نشر التراتيب الانتخابية وغيرها من الوثائق ذات الصلة على الموقع الالكتروني للهيئة.
- لضمان الفهم الجيّد لعملها من قبل الأطراف المشاركة في العملية الانتخابية يتعيّن على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تضع في وقت مبكر من العملية الانتخابية استراتيجية فعالة للاتصال و أن تعقد مؤتمرات صحفية بصفة دورية. كما ينبغي على الهيئة أن تسعى قدر المستطاع إلى اتخاذ قراراتها بالتوافق.

- ينبغي أن تعمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على إنشاء هياكلها التنفيذية والإدارية في أقرب وقت ممكن و على اتخاذ قرارها بشأن هياكلها الجهوية .
- ينبغي على الهيئة أن تكرّس الموارد اللازمة و أن تخطّط لتنظيم دورات تدريبية وأنشطة حول الدروس المستفادة من الانتخابات السابقة لفائدة جميع الأعوان و المسؤولين عن العملية الانتخابية وخاصة على المستوى الجهوي والمحلي.

احتفظ مركز كارتر، بعد بعثة ملاحظة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، بوجود محدود في تونس و قد تابع عملية صياغة الدستور و مختلف التطورات المتعلقة بالإطار المؤسساتي و القانوني للانتخابات المقبلة. و يقيّم مركز كارتر هذه العملية بالمقارنة مع الدستور الجديد و القوانين التونسية و التزامات تونس بالقوانين و المواثيق الدولية.

#####

"تعزيز السلام، مكافحة الأمراض، توطيد الأمل"

يقدم مركز كارتر، الذي يمثل منظمة غير حكومية وغير ربحية، المساعدة في الارتقاء بحياة الناس في ما يزيد عن سبعين دولة من خلال الإسهام في حل النزاعات، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وزيادة الفرص الاقتصادية، والوقاية من الأمراض، وتنمية الصحة النفسية. وقد أسس الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر وزوجته روزا لين مركز كارتر

#####

لمتابعة أنشطة مركز كارتر تونس ومستجداته يمكنكم زيارة الصفحة الرسمية على الفيسبوك

www.facebook.com/TCCTunisia

يمكن زيارة موقعنا على الانترنت CarterCenter.org | **على تويتر** CarterCenter @ | **على الفيسبوك** Facebook.com /CarterCenter | **انضم إلينا على** Causes.com / CarterCenter | **شاهدنا على يوتيوب** YouTube.com / CarterCenter | **أضفنا إلى دائرة الخاص بك على جوجل** http://google.com/+cartercenter